اقتصاديات الانكشاف

ا.م.د.هجير عدنان زكي
رئيس قسم الاقتصاد

مقدمـــة

يأتي هذا النوع من الدراسات الاقتصادية ضمن تلك التي تبحث في قضايا ومؤشرات وتحليل التداخل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي . وفي سياق هذا الاطار العام تهتم دراسات الانكشاف الاقتصادي بجانب او اكثر من جوانب التداخل المشار اليها وصولا الى استنتاجات معينة تتماشى مع الاهداف المحددة للدراسة .

وغالبا ما تهتم هذه الدراسات بالوصول الى استنتاجات معينة حول التبعية الاقتصادية Economic Dependency للاقتصاد المعني ، وخاصة اذا كان من اقتصادات الدول النامية ، حيث ان طبيعة وخصائص تداخل اقتصادات هذه الدول مع الاقتصاد الدولي تنفرد بمزايا نوعية معينة تشكل ما يعرف في اقتصادات التنمية بالخصائص او المظاهر الدولية للتخلف الاقتصادي International Aspects of Economic Underdevelopment ، التي تنجم عن تفاعل عوامل التخلف على الصعيد الداخلي لتترك اثرها على اتجاه الدول النامية بصورة اساسية نحو التجارة الخارجية سواء من ناحية التصدير ، وذلك لضيق السوق المحلية عن استيعاب المنتجات الاولية والسلع الخام او من ناحية الاستيراد لحاجتها الى المواد والسلع المصنعة الضرورية اللازمة لعملية التنمية فيها . بالاضافة الى اعتمادها على اشكال التمويل الخارجي كالقروض والاستثمارات لتغطية الفجوة بين الاستثمار المطلوب والادخار المتحقق ، خاصة في الدول النامية غير النفطية ، يضاف الى هذا وذاك حاجتها الى استيراد الخبرة والتكنولوجيا الاجنبية للتماشي مع نوعية ماينتج من سلع في السوق الدولية[1] .

وقد تتطلب دراسات الانكشاف الاقتصادي ، اذا ما اريد لها الشمول والاحاطة لكل جوانب التداخل الوطني – الدولي ، استحصال دلالات مؤشرات حول تكوين واتجاه النسب العامة والقطاعية لما يتولد من اجمالي الناتج المحلي في الخارج ، أي قياس مدى تأثير اعتماد سير الاداء الاقتصادي الوطني على المتغيرات الاجنبية[2] .

لذلك يتدرج عمق دراسات الانكشاف من الاكتفاء باستحصال النسب العامة لما تشكله متغيرات التجارة الخارجية في تكوين اجمالي الناتج المحلي ، الى الدراسة الشاملة التي تتناول تحليلا مفصلا لاتجاهات وتكوين التجارة الدولية للقطر موضوع الدراسة سواء من ناحيتي التصدير والاستيراد وما يتضمنه ذلك من قياس مؤشرات درجة تركز الصادرات واتجاهات معدلات التبادل الدولي Terms of Trade والاتجاهات الجغرافية لعمليات التصدير والاستيراد، والتكوين القطاعي لمستلزمات الانتاج ، وتحليل هوية المستخدم –

---

[1] للاستزادة حول موضوع " المظاهر الدولية للتخلف الاقتصادي " ، راجع كتاب د.عبدالمنعم السيد علي حول الاقطار النامية وعلاقتها بالنظام الدولي . مجلة البحوث الادارية والاقتصادية –السنة الثانية – كانون اول ١٩٧٤ . ص٤٢ .

[2] Fischer, Stanly. Economics – McGraw – Hill 1983. P. 553.

المنتج في كل قطاع للحصول على تصور واضح لعمق التبعية والتداخل الوطني – الدولي في كل قطاع من القطاعات الانتاجية الوطنية . وقد تنسحب هذه الدراسة الى جوانب اكثر تفصيلا فتبحث في هوية المستخدم – المنتج في صناعات مختارة يراعى عند اختيارها مدى اهميبتها الستراتيجية والاقتصادية في الاقتصاد الوطني ، فتحدد نسبة المدخلات الاجنبية في انتاجها .

وقد يلحق ذلك ضرورة القيام بدراسة لتحليل الاتجاهات القائمة والمحتملة للشركاء التجاريين الرئيسيين في ظل افتراض سيناريوهات مختلفة تتضمن افتراض اتخاذ القطر المعني قرارات معينة لا تتماشى بالضرورة مع المصالح الاقتصادية لشركائه وتقدير احتمالات ردود الفعل ازاء مثل هذه القرارات .

ان شمولية وعمق وتفصيل مثل هذه الدراسة تتجاوز الامكانات المتاحة امام بحثنا هذا ، لذلك اثرنا ان يقتصر البحث على تناول مجموعة من مؤشرات الاعتماد والاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي ، تلك هي ، مؤشر او درجة الانكشاف الاقتصادي ودرجة الاعتماد على الاستيرادات ، واخيرا" درجة الانفتاح الاقتصادي . في نفس الوقت نؤكد امكانية ان يأتي هذا البحث ضمن سلسلة متكاملة تتناول الجوانب المشار اليها سابقا ، اذا ما توفرت المستلزمات البيانية والقياسية والتحليلية . نشير اخيرا الى اهمية هذا النوع من الدراسات لكونها تساعد في التحقق من مدى حصانة ومتانة القرار الاقتصادي الوطني المستقل ، ومدى امكانية القوى الخارجية في التأثير عليه ، ولعل بلدنا يحتاج اكثر من سواه الى مثل هذه الدراسات ، خاصة في الظروف الحالية حيث تتكاتف النوايا للتأثير على اتجاهات السياسات الاقتصادية في العراق .

أولا: مدخل في مفاهيم الانكشاف والاعتماد والانفتاح الاقتصادي

- الفرق بين " المؤشر Indicator " و " الدرجة Degree " :

أشرنا في المقدمة الى ان البحث سيتناول ثلاث دلالات رقمية للخروج بتصور عن طبيعة التداخل بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي . فبالنسبة للدلالة الاولى المتمثلة في درجة الانكشاف الاقتصادي ، سنعرض الانكشاف الاقتصادي في البداية باعتباره النسبة بين مجموع الصادرات والاستيرادات الى اجمالي الناتج المحلي[٢] أي :

$$\text{مؤشر الانكشاف} = \frac{X + M}{GDP}$$

حيث X تمثل الصادرات وM تمثل الاستيرادات وGDP تمثل اجمالي الناتج المحلي . ولكي نمنح هذا المؤشر معنى قياسي لاغراض المقارنة ننسبه الى مؤشر انكشاف تأشيري ، لنحصل بعد ذلك على درجة الانكشاف .

درجة الانكشاف = مؤشر انكشاف القطر المعني

[٢] زكي ، د. رمزي ، التضخم المستورد – انترناشنال برس . ص٢٩٦ .

مؤشر انكشاف تأشيري

واذا ما نسب مؤشر الانكشاف الاقتصادي لمجموعة من الدول الى نفس المؤشر التأشيري اصبح بالامكان المقارنة بين درجات انكشاف الاقتصادات المعنية ببعضها .

كذلك يسري التحليل بالنسبة للمفهوم الاخر وهو درجة الاعتماد على الاستيرادات حيث يتطلب استحصال هذه الدرجة نسبة الاستيرادات الى اجمالي الناتج المحلي

او $\frac{M}{GDP}$ ثم نسبة هذا المؤشر،الى مؤشر الاعتماد على الاستيرادات التأشيري ، أي أن:

$$\text{درجة الاعتماد على الاستيرادات} = \frac{\text{مؤشر الاعتماد على الاستيراد للقطر المعني}}{\text{المؤشر التأشيري للاعتماد على الاستيراد}}$$

وبالتالي يصبح بالامكان اجراء المقارنة والقياس بين درجات الاعتماد على الاستيرادات في الاقتصادات المختلفة .

اما بالنسبة لدرجة الانفتاح الاقتصادي ، فأن الامر يختلف بعض الشيء عن الدرجتين السابقتين في الحصول على المؤشر التأشيري .

فالمقصود بمؤشر الانفتاح هو نسبة صادرات القطر المعني الى اجمالي الناتج المحلي ، أي:

$$\text{مؤشر الانفتاح} = \frac{X}{GDP}$$

الا ان الانفتاح التأشيري يقتضي الجمع بين جانبين هما مدى اعتماد اجمالي الناتج المحلي للقطر المعني على الصادرات من جهة ، ومدى اعتماد العالم على صادرات ذلك القطر من جهة ثانية ، لغرض الوصول الى واقع التداخل بين الاقتصاد الوطني والدولي ومدى فاعلية تأثير احدهما على الاخر . وهذه الصيغة هي ما حاولنا الوصول اليه في ثنايا هذا البحث عند تطرقنا الى موضوع درجة انفتاح الاقتصاد العراقي .

تبقى لدينا هنا مسألة تحديد الاقتصاد التأشيري ، سواء في الانكشاف او الاعتماد او الانفتاح وقد وقع الاختيار على الاقتصاد الامريكي في المؤشرات الثلاثة ، وذلك للخصائص التي يتمتع بها هذا الاقتصاد ، فكون الولايات المتحدة الامريكية تشكل بلادا شاسعة وعلى درجة واسعة من تنوع الموارد ولها سوق داخلية كبيرة ، مع ارتفاع كفاءة انتاجها ، ادى الى تميز هذه المؤشرات الثلاثة لديها[*] .

لقد بلغ مؤشر انكشاف الاقتصاد الامريكي٥(١٥ ٠) ، كمعدل لعقد الثمانينيات و التسعينات بمعنى ان اجمالي صادرات واستيرادات الولايات المتحدة تشكل حوالي (١٥%) من اجمالي ناتجها المحلي ، وهذا قد يعني لدى البعض انه لو انقطعت العلاقات الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة بالعالم فان ناتجها المحلي لن يتأثر الا بنسبة (١٥%) . ولكن هنا ينبغي ان نتحفظ علة هذا الاستنتاج العام ، اذ ان الدلالات الرقمية لايمكن ان تعطي صورة قاطعة حول اهمية التجارة في الاقتصاد الوطني ، فالاخير يرتبط بتداخل مع الاقتصاد الدولي ، بحيث ان العلاقات الوطنية – الدولية لايمكن فصلها عن بعضها دون ان تترك اثر حيوي على محتوى كل منهما ، اذ انها نوعا ما تشكل مكونات مختلفة لنفس " الكل العضوي The

[*] لقد درج استخدام الاقتصاد الامريكي كاقتصاد تأشيري في دراسات الانكشاف الاقتصادي التي تجريها الجهات البحثية الدولية ، لتمييز هذه النسبة فيه .

Whole Organic " [٣]. ولعل ابرز مثال يرد للتشبيه وللدلالة على هذه الحالة مايمكن ان يقال عن صناعة الحديد والصلب مثلا في الولايات المتحدة فهذه الصناعة لها من الاهمية في الاقتصاد الامريكي اكبر بكثير مما تشكله كنسبة رقمية من الناتج القومي ، فمثلا في حالة توقف هذه الصناعة (بسبب اضراب مثلا) يمكن ان تولد ضغطا اختناقيا bottle neck يعمل على تخفيض الانتاج في مجمل قطاعات الاقتصاد القومي .

كذلك الحال بالنسبة للصادرات ، فمثلا الصادرات الامريكية من السلع الزراعية مثل الرز والقطن والتبغ وفول الصويا والفواكه المجففة تشكل عادة ٢٠% الى ٤٠% من انتاج الولايات المتحدة من هذه السلع ، وانتاج ١٥% الى ٣٠% من ادوات المكائن والتراكتورات والنسيج ومكائن الطبع والشاحنات والباصات تصدر الى الخارج ، ولكن الحقيقة المقابلة لهذا هو ان اجمالي صادرات الولايات المتحدة الامريكية لايزيد عن ٦% من اجمالي الناتج المحلي[٤] .

اذا ان اختيارنا لهذا الاقتصاد باعتباره تأشيرا" ، لايعني ان بامكانه الاستغناء عن علاقاته الخارجية دون كلف ، بل ان هناك كلف باهظة ستكون على شكل انخفاض مستويات المعيشة ، الفروق في الكلف التي تنجم عن انتاج بدائل المستوردات ، انخفاض الانتاج وانتشار البطالة في الصناعات التي ترتبط بالتصدير او بالاستيراد ، مع ذلك فان هذا الاقتصاد يمكن ان يقاوم اكثر من أي اقتصاد آخر العزلة عن العالم وان يستمر بالنمو ، بتكاليف عالية ولكنها اقل من التكاليف التي يتحملها أي اقتصاد آخر .

ان هذه الحقائق تبين عمق الدلالة المستقاة من ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي ، خاصة في الدول النامية ، اذ يمكن اعتباره كوشر دال على تبعية الاقتصاد الوطني للمتغيرات الخارجية . ولعل احد اهم اهداف عملية التنمية يكمن في تقليل هذا الاعتماد ، لا باتجاه العزلة عن العالم ، وانما باتجاه تقليل اثر العوامل الخارجية على سير النشاط الاقتصادي الوطني ، مما يقتضي بالضرورة ادارة مؤشر الانكشاف الاقتصادي ، كميا ونوعيا . بمعنى ان تتجه السياسة الاقتصادية نحو تقليل المؤشرات العامة في درجة الانكشاف ، وان تراعي تخفيضها في القطاعات الحيوية التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي الوطني . وفي اعتقادنا ان ادارة درجة الانكشاف ، ينبغي ان تبدأ بالعملية الثانية ، أي الادارة النوعية لدرجة الانكشاف ، الامر الذي سينتهي بتحقيق الهدف الاول أي تخفيض النسب العامة في الانكشاف .

ثانيا: درجة الانكشاف الاقتصادي في اقتصادات مختارة و دلالاتها الاقتصادية

يعتمد قياس درجة الانكشاف على مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي يمثل نسبة ماتشكله الصادرات والاستيرادات من اجمالي الناتج المحلي ، ويراد منه في الاحوال الاعتيادية الاستدلال على مدى اعتماد اداء الاقتصاد الوطني على متغيرات التجارة الخارجية .

و نلاحظ من الجدول رقم (١) مؤشر ودرجة الانكشاف الاقتصادي لدى بعض الدول المتقدمة حيث تاتي الولايات المتحدة الامريكية في مرتبة الصدارة من حيث انخفاض مؤشر

[٣] Snider,Dellsert. Introduction to International Economics. Irwin ,Illinois 1967 pp13-15

[٤] Ibid . p. 15

الانكشاف ، ونلاحظ كذلك ان قطرا متقدما اخر كالمانيا بلغ لديها مؤشر الانكشاف حوالي ٤٥ ٠ مما يعني ان مايقرب من نصف اجماي الناتج المحلي الالماني يتاثر بمتغيرات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير . في حين نلاحظ ان دولا نامية تنخفض لديها درجة الانكشاف الاقتصادي حتى بلغت مثلا في دولة الهند اقل من المؤشر التاشيري أي اقل من انكشاف الاقتصاد الامريكي .

جدول رقم (١)

مؤشر ودرجة الانكشاف الاقتصادي في دول مختارة كمعدل خلال عقدي الثمانينات و التسعينيات

الدولة	المؤشر	الدرجة
الولايات المتحدة	٠ ١٥٤	١
اليابان	٠ ٢٠٧	١ ٣
انكلترا	٠ ٣٧٥	٢ ٤
فرنسا	٠ ٤٤٢	٢ ٤
المانيا	٠ ٤٤٩	٣ ٢
العراق	٠ ٨٤	٥ ٢
كويت	٠ ٨٥	٥ ٢
اردن	٠ ٩٠	٥ ٤
كينيا	٠ ٤٠	٢ ٦
مصر	٠ ٢٤	٢ ١
ايران	٠ ٢٣	١ ٥
الهند	٠ ١٢	٠ ٨

المصدر : (IMF publications) : Directions of trade statistics. سنوات مختلفة

(IMF publications) : International Financial statistics, سنوات مختلفة .

وهنا نعود ثانية الى التحفظ عند اخذ المعطيات الرقمية المجردة لدرجة الانكشاف الاقتصادي ، فبالنسبة للفرق بين اغلب الدول المتقدمة واغلب الدول النامية ، ان المجموعة الاولى تتميز بقدر من التوازن بين الاهمية النسبية لكل من الصادرات والاستيرادات في تكوين مؤشر او درجة الانكشاف ، سواء ان ارتفع هذا المؤشر ام انخفض كمعدل . في حين ان الدول النامية تتميز ، كاتجاه عام ، بعدم التوازن بين هذين المكونين ، ويختلف الامر في الدول النامية

النفطية عن غير النفطية ، في مسؤولية كل من الصادرات والاستيرادات عن عدم التوازن المذكور . ففي الدول النامية غير النفطية ، ونظرا الى سيادة حالة العجز المزمن في مدفوعاتها الخارجية ، تكون الاستيرادات هي المسؤولة عن التاثير في درجة الانكشاف الاقتصادي . في حين يختلف الامر في الدول النامية النفطية ، حيث تحتل الصادرات الاهمية النسبية الاكبر في تحديد درجة الانكشاف . وكلاهما في هذا الشان يختلفان عن الدول المتقدمة التي تدل مؤشرات الانكشاف لديها على وجود قدر من التوازن بين الصادرات والاستيرادات وبالتالي وجود توازن في اعتماد الاقتصاد المتقدم على مكونات التجارة الخارجية . ولعل السبب في ذلك يكمن في كون هذه الدول قد بلغت مرحلة التطور الاقتصادي المستقر المتكيف مع الامكانيات والمعطيات الذاتية الحقيقية للاقتصاد من حيث اعتماده على العالم واعتماد العالم عليه . نذكر على سبيل المثال ، دولة كبريطانيا ، تشكل اجمالي صادراتها واستيراداتها حوالي ٣٧% من اجمالي ناتجها المحلي . فهذه الدولة تقوم باستيراد اصناف كثيرة من المواد الغذائية والمواد الخام ، الا انها تصدر بالمقابل مواد مصنعة على مستوى تنافسي من الجودة وتقوم بتقديم الخدمات دوليا ، بالمستوى الذي يجعلها قادرة على توفير المستوى المعيشي المرتفع لسكانها[٥] .

ثم هناك مسألة اخرى تدعونا الى التحفظ بشأن اخذ المعطيات والدلالات الرقمية دون النظر الى الخلفية الاقتصادية التي تكمن ورائها . اذ انه لايمكن في كل الاحوال اعتبار انخفاض درجة الانكشاف الاقتصادي امرا ايجابيا ، والا لو كان الحال كذلك ، لتحتم علينا ان نختار الاقتصاد الهندي ، كاقتصاد تأشيري ، مثلا ، بدلا من الاقتصاد الامريكي ، لان مكونات التجارة الخارجية تشكل ١٢% من اجمالي الناتج المحلي من الهند أي اقل من الولايات المتحدة البالغة ١٥% . لاحظ (الجدول رقم ١) و الشكل البياني رقم(١) .

هناك مسألتين اساسيتين ينبغي اخذهما بنظر الاعتبار اذا ما اردنا تقييم ايجابية او سلبية انخفاض مؤشر الانكشاف الاقتصادي . المسألة الاولى تتمثل في ضرورة ارتفاع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد المعني معبر عنها بارتفاع المستوى المعيشي لسكانه ، اما المسألة الثانية فتتمثل في نسبة ما تشكله تجارة ذلك القطر من التجارة الدولية . وهاتين الخاصيتين تتوفران في الاقتصاد الامريكي اكثر من توفرها في أي اقتصاد آخر ، واقل مانذكره بهذا الصدد ان الصادرات الامريكية تشكل ١٢% من اجمالي الصادرات الدولية ، في الوقت الذي تشكل فيه ٦% من اجمالي الناتج المحلي الامريكي ، اما الاقتصاد الهندي ذو مؤشر الانكشاف الاوطأ فان تجارة صادراته لاتشكل سوى ٥٠% من اجمالي الصادرات الدولية . اما الفرق في الكفاءة الانتاجية فلايحتاج الى تعليق مستفيض للتمييز بين اداء الاقتصاديين . هذه الحقيقة تدعونا الى الاستنتاج بان انخفاض مؤشر الانكشاف الاقتصادي لايمكن تقييمه دون تحري الابعاد المحلية والدولية له ، وبالتالي فان ارتفاع هذا المؤشر لدى بعض الدول مع ارتفاع نسبة ماتساهم به في التجارة الدولية قد يعتبر امرا مرغوبا فيه مادام يؤشر توازنا في الاعتماد المتبادل بين ذلك الاقتصاد والعالم .

---

(٥) Ibid . p.15

شكل بياني رقم (١)
درجة انكشاف اقتصادات مختارة كمعدل خلال عقدي الثمانينات و التسعينيات

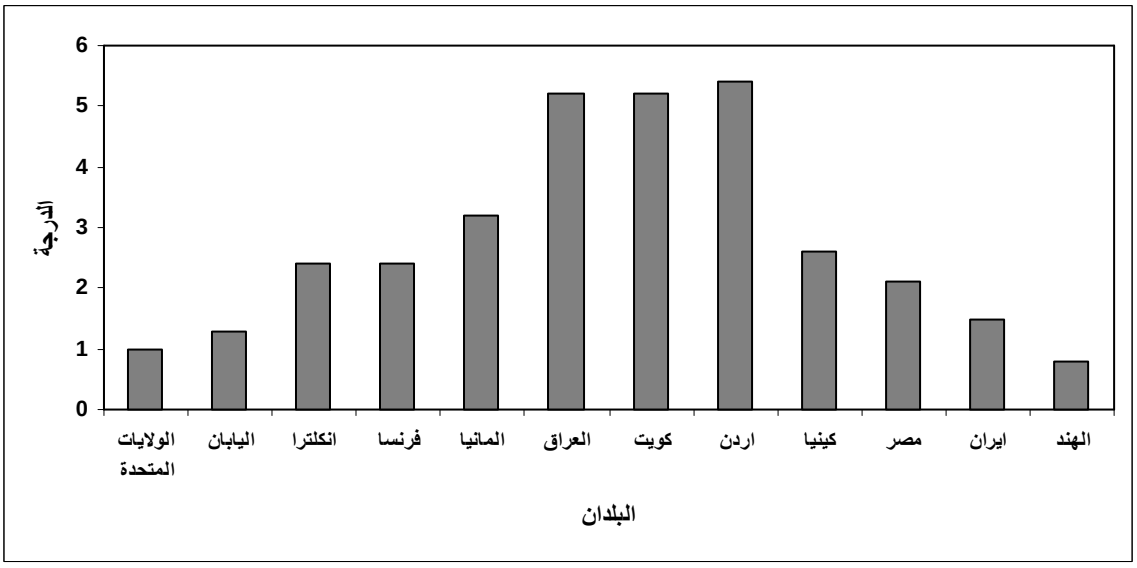

نعود في هذا الجزء من الدراسة الى تحليل درجة انكشاف الاقتصاد العراقي ، بعد ان حصلنا على تصور عام لهذه الدرجة خلال عقد الثمانينات ،• وهي تتراوح بحدود خمسة اضعاف الاقتصاد التأشيري . لغرض تحليل اتجاه درجة الانكشاف ينبغي ان نبدأ من مؤشر الانكشاف الاقتصادي في العراق ، الذي يمثل كما ذكرنا نسبة ماتشكله الصادرات والاستيرادات من اجمالي الناتج المحلي .

ان ابرز ماتطالعنا به مؤشرات انكشاف الاقتصاد العراقي ، هو الاتجاه العام المرتفع لهذا المؤشر الذي بلغ معدله خلال العقد حوالي ٨٣% . كما ان ارقام مؤشر الانكشاف ترتفع في بعض السنوات الى مستويات عالية ، ربما تبدو غريبة اقتصاديا ، على سبيل المثال ان هذا المؤشر بلغ في عام ١٩٨٢ ١٠٨% ، بما يعني ان مجموع الصادرات والاستيرادات جاوز اجمالي الناتج المحلي من ذلك العام . (لاحظ الجدول رقم ٢)

• لم يتطرق البحث الى عقد التسعينيات فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي لكونه يشمل فترة الحصار الاقتصادي و لا يمكن الركون الى معطياته للحصول على دلالات استنتاجية.

جدول رقم (٢)
مؤشر ودرجة الانكشاف الاقتصادي في العراق
خلال عقد الثمانينات

السنة	مؤشر الانكشاف	درجة الانكشاف
١٩٨٠	٠ ٩	١ ٦
١٩٨١	٠ ٩٨	٣ ٦
١٩٨٢	١ ٠٨	٩ ٦
١٩٨٣	٠ ٧٠	٥ ٤
١٩٨٤	٠ ٧٧	٥
١٩٨٥	٠ ٨٤	٤ ٥
١٩٨٦	٠ ٧٥	٨ ٤
١٩٨٧	٠.٧٨	٥
١٩٨٨	٠ ٧١	٦ ٤
١٩٨٩	٠ ٨٧	٦ ٥
١٩٩٠	٠ ٧١	٦ ٤

المصدر : احصاءات وزارة التخطيط لاقيام الصادرات والاستيرادات واجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ .

لعل او استنتاج نخرج به من مطالعتنا لارقام مؤشر الانكشاف هو ارتفاع هذا المؤشر ، بحيث يمكن القول بتجريد ، ان حوالي ٨٠% من اجمالي الناتج المحلي العراقي خلال عقد الثمانينات كان متأثرا بمتغيرات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير .

ان تحليل اتجاهات مؤشر انكشاف الاقتصاد العراقي يستدعي متابعة تطورات كل من المكونات الثلاثة لهذا المؤشر ، لغرض الوقوف على اسباب ارتفاعه كاتجاه عام ، وارتفاعه بشكل خاص خلال بعض سنوات العقد .

ونلاحظ من ارقام الجدول رقم (٣) الذي يوضح النسبة المئوية للتغيرات الحاصلة في اجمالي الناتج المحلي والصادرات والاستيرادات ، ان المكونين الاخيرين يمتازان بارتفاع اقيامهما بالقياس الى اجمالي الناتج المحلي . فلو اخذنا عام ١٩٨٠ (التي يمكن الاستناد اليها في التأشير بمعنى ان الحرب العراقية – الايرانية لم تكن قد تركت آثارها بعد على مؤشرات النشاط الاقتصادي) ، نلاحظ ان مؤشر الانكشاف بلغ ٩٥% وهي نسبة مرتفعة دون شك وتؤشر اعتمادا كبيرا للاقتصاد العراقي على متغيرات التجارة الخارجية .

الا ان الملاحظ هنا ، ان الصادرات هي المسؤولة عن ارتفاع هذه النسبة اكثر من الاستيرادات حيث بلغت نسبتها (الصادرات) حوالي ٦٠% من اجمالي الناتج المحلي في ذلك العام . في حين ان الاستيرادات شكلت ٣٠% من اجمالي الناتج المحلي ، وهذا في واقع الحال يعكس ان ادارة مؤشر الانكشاف يعتمد علىادارة سياسة التصدير .

جدول رقم (٣)
النسبة المئوية للتغيرات الحاصلة في اجمالي الناتج المحلي والصادرات والاستيرادات للفترة ١٩٨١-١٩٩٠ (باسعار عام ١٩٨٠)

السنة	اجمالي الناتج المحلي	الصادرات	الاستيرادات
١٩٨١	٣٥	٧٠	٤٢
١٩٨٢	٢ ١	صفر	٣ ١٦
١٩٨٣	٤	٨ ٢	٧ ٥٢
١٩٨٤	٨ ٦	٢٤	١٤
١٩٨٥	٥ ٠	٦ ٧	٤ ٩
١٩٨٦	٣ ١١	٨ ٢٥	٦ ٢١
١٩٨٧	٨ ٢٨	٣٥	٣٤
١٩٨٨	٣٢ ١	٦ ١٠	٣٢
١٩٨٩	٤ ١١	٧٧ ٠	٧ ٢١
١٩٩٠	٨ ٥	٤ ٢٢	٥ ٢٣

المصدر : احصاءات وزارة التخطيط لاقيام الصادرات والاستيرادات واجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

اما في عام ١٩٨١ فنلاحظ ان انخفاض الصادرات بنسبة ٧٠% الذي صاحبه انخفاض في اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣٥% مع ارتفاع الاستيرادات بنسبة ٤٣% قد ادى الى ارتفاع هذا المؤشر الى ٩٨% ، اذ ان الفرق بين انخفاض الصادرات وانخفاض اجمالي الناتج المحلي تحت معادلته وتجاوزه من خلال الارتفاع في الاستيرادات .

وفي عام ١٩٨٢ ، وهو العام الذي بلغ مؤشر الانكشاف فيه اعلى مستوى له حيث تراوح بحدود ١٠٨% ، فأن المسؤول عن هذا المستوى المرتفع هو استمرار ارتفاع الاستيرادات واستمرار اجمالي الناتج المحلي على مستواه المنخفض ، مع ذلك من الصعب ان نتصور اقتصاديا كيف ان اجمالي الناتج المحلي يكون اقل من مجموع الصادرات والاستيرادات ، ولايبرر ذلك هنا الا كون الاستيرادات تتحدد بصورة مستقلة حيث ان ارتفاع مؤشر الانكشاف في ذلك العام يعود الى ارتفاع الاستيرادات بنسبة ٦٦% في عام ١٩٨٢ عنها في عام ١٩٨١ .

وبالرغم من ارتفاع مؤشر ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي فاننا نلاحظ عدم تذبذب هذه النسبة بمديات واسعة واستقرارها عند معدل ٨٣% . فبالرغم من كل التغيرات الكبيرة التي طرأت على اجمالي الناتج المحلي والصادرات والاستيرادات خلال العقد ، كانت هناك قابلية نسبية في الاستقرار والتكييف في مستوى اعتماد الاقتصاد العراقي على الاقتصاد الدولي وهذا يرجع في الجزء الغالب منه الى تحسن الصادرات ، وبالتالي تحسن اجمالي الناتج المحلي ، حيث تمثل الصادرات في الاحوال الاعتيادية اهمية نسبية كبيرة في تكوين اجمالي الناتج المحلي ، وهذا يندرج كمؤشر ايجابي في هذا المجال قدر تعلق الامر بامكانية ادارة الصادرات واخضاعها الى الاعتبارات الاقتصادية المرغوب بها ، سواء من حيث تخفيض درجة

الانكشاف او من حيث الادارة العقلانية والمعتدلة لاحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي وخاصة وان جل الصادرات العراقية تتكون من الثروة الناضبة .

لكي نمنح مؤشر انكشاف الاقتصاد العراقي دلالة قياسية فقد نسبنا هذا المؤشر الى الاقتصاد التأشيري ، اسوة بدول العالم الاخرى (راجع الجدول والشكل ١) ، ونلاحظ ، ان درجة انكشاف الاقتصاد العراقي ، بلغت حوالي خمسة اضعاف المؤشر القياسي

ان ارتفاع درجة الانكشاف في العراق مقارنة بدول اخرى نامية لها مدلولات عميقة تنبع من واقع تكوين اجمالي الناتج المحلي في العراق مقارنة بدول اخرى ، فدول نامية نفطية كايران ينخفض لديها مؤشر الانكشاف الى حوالي اقل من نصف درجة انكشاف الاقتصاد العراقي يسجل كعلاقة ايجابية للاقتصاد الايراني قدر كونه علاقة سلبية للاقتصاد العراقي ، لان هذا الفرق في درجة الانكشاف بين دولتين نفطيتين يعكس حقيقة تكوين اجمالي الناتج المحلي في البلدين ، حيث تميل التجارة ، والصادرات على وجه الخصوص الى احتلال اهمية نسبية اكبر في الاقتصاد العراي ، هذا اذا ما افترضنا ان صادرات البلدين تحتل نفس الاهمية النسبية في الصادرات العالمية .

اما بالنسبة لمصر حيث تبلغ درجة الانكشاف لديها حوالي نصف درجة انكشاف الاقتصاد العراقي ، فربما يكون الفرق في الاهمية النسبية لصادرات العراق في اجمالي الصادرات العالمية عن الاهمية النسبية لصادرات مصر ، نقطة ايجابية لصالح العراق تقلل من الفرق الرقمي بين درجتي الانكشاف ، ولكن يبقى تقليل الفرق الرقمي رهن ايضا بطريقة تكوين اجمالي الناتج المحلي في مصر ومدى مساهمة القيمة المضافة في خلق الناتج ، اذ كلما ارتفعت هذه المساهمة كلما قلت اهمية ارتفاع درجة الانكشاف ، وهذا الامر هو الذي يقلل من اهمية ارتفاع درجة الانكشاف في بعض الاقطار المتقدمة كالمانيا وانكلترا .

خلال مايمكن ذكره في هذا الجزء من الدراسة ، ان العراق يعتبر من الدول ذات درجة عالية في الانكشاف الاقتصادي ، وهذا الارتفاع له مدلولات سلبية قدر مايتعلق الامر بارتفاع الاهمية النسبية للصادرات في تكوين اجمالي الناتج . مع ذلك يمكن القول ان استقرار درجة الانكشاف خلال العقد يمكن ان يعتبر مؤشر ايجابي قدر الامر بادارة الصادرات والاستيرادات . الا ان ماينبغي الاشارة اليه هنا ان ارتفاع درجة الانكشاف تعكس في الواقع تكوين اجمالي الناتج المحلي الذي يميل بشكل ملحوظ نحو الاعتماد على الصادرات النفطية وانخفاض مساهمة القيمة المضافة ، وتبقى خطورة هذه المسألة قائمة مادمنا نعتمد في تكوين الاداء الاقتصادي على موجودات Assets اكثر من الاعتماد على نواتج عملية التطور الاقتصادي .

ثالثا : درجة الاعتماد الاقتصادي

يدرج ان يستخدم مفهوم التداخل الاقتصادي **interdependence** للدلالة على مدى اعتماد القطر عاى الاستيرادات ، اذ ان الترجمة الحرفية لكلمة التي تستخدم في ادبيات الاقتصاد الدولي ، هي كلمة تداخل او تشابك في حين يراد بها قياس نسبة ماتشكله الاستيرادات من اجمالي الناتج المحلي[٦].

ويلاحظ كاتجاه عام ان هذا المؤشر يرتبط بعلاقة عكسية مع اتساع البلد وتنوع طاقاته الانتاجية وموارده الطبيعية وارتفاع الكفاءة الانتاجية فيه ، الامر الذي يرفع من نسبة المدخل

---

[٦] Salvatire , Dominik , Shaum`s outline of theory and problems of International Economics. Second Edition Mcqraw Hill company. P.12 .

الوطني في التشابك القطاعي . ومن الامثلة الواضحة في هذا المجال ، ان هذا المؤشر بلغ في الولايات المتحدة ٩% في حين انه تراوح في دول متقدمة اخرى مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا والدنمارك والسويد بين ٣٠% الى ٦٠% .[٧]

ونلاحظ من الجدول رقم (٤) ، مقارنات رقمية بين مؤشر الاعتماد على الاستيرادات في اقتصادات مختارة ، حيث تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الاولى من بين الدول المتقدمة في انخفاض اعتمادها على الاستيرادات ، حيث بلغت هذه ٩% فقط من اجمالي ناتجها المحلي ، لو اردنا معرفة حقيقة اعتماد العالم على ما تستورده الولايات المتحدة منه ، نرى ان هذه الـ ٩% تشكل ١٨% من اجمالي الاستيرادات العالمية ، الامر الذي يعطي دلالة اقوى لانخفاض مؤشر الاعتماد على الاستيرادات لدى هذه الدولة ، لانه يعني في الواقع ان الطلب الامريكي على السلع الدولية اكثر اهمية بالنسبة للعالم من اهميته بالنسبة للاقتصاد الامريكي . اما لو اخذنا اليابان على سبيل المثال ، فبالرغم من اقتراب مؤشر الاعتماد على الاستيرادات لديها من المؤشر الامريكي الا ان نسبة ما تشكله استيراداتها من الاستيرادات الدولية ، اقل من نفس النسبة لدى الولايات المتحدة ، اذ انها تبلغ ٧% وهذا الفرق يؤشر اتجاه ايجابي بالنسبة للاقتصاد الامريكي بالمقارنة مع الاقتصاد الياباني .

جدول رقم (٤)

مؤشر ودرجة الاعتماد على الاستيرادات في دول مختارة كمعدل خلال عقدي الثمانينات و التسعينات

الدولة	المؤشر	الدرجة	الدولة	المؤشر	الدرجة
الولايات المتحدة	٠.٠٩	١	الاردن	٠.٨١	٩
اليابان	٠.٠٩٣	١.٠٣	العراق	٠.٤١	٤.٥
انكلترا	٠.١٦٩	٢.١	الكويت	٠.٣٧	٤.٢
فرنسا	٠.٢٠	٢.٢٥	مصر	٠.٢٣	٢.٦
المانيا	٠.٢٢	٢.٥٢	ايران	٠.١٥	١.٧

المصدر : International Financial Statistics سنوات مختلفة

شكل بياني رقم (٣)

درجة الاعتماد على الاستيرادات في اقتصادات مختارة خلال عقد الثمانينات

[٧] Ibid . p. 15

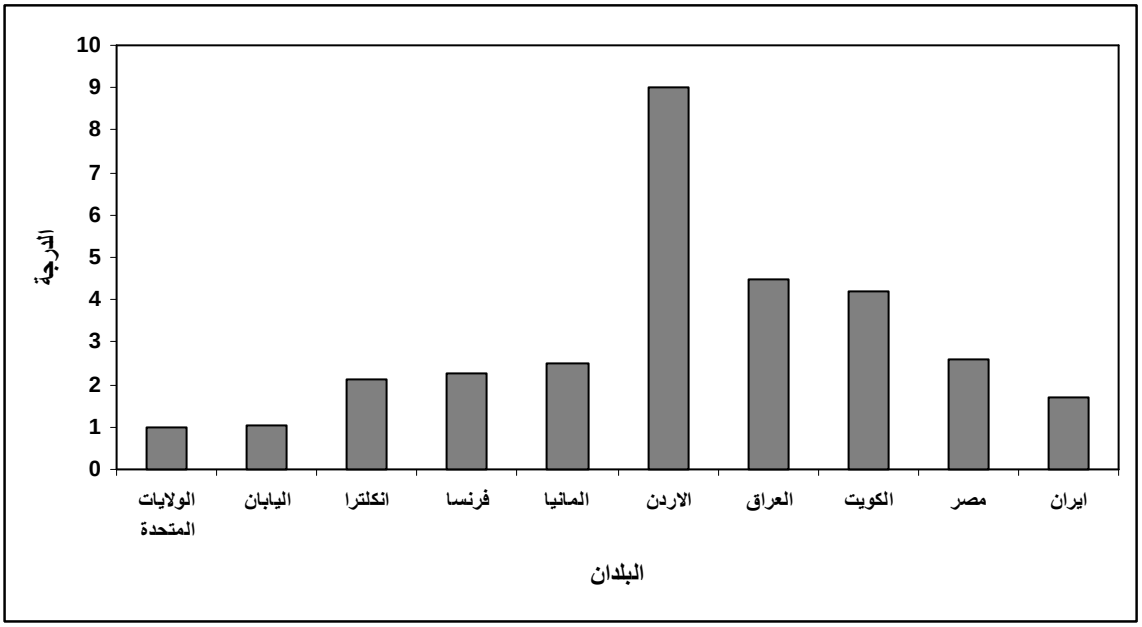

وينبغي ان نعود الى التذكير مرة اخرى هنا الى انه لايمكن احتساب مدى اعتماد الاداء الاقتصادي الوطني على الاستيراد من الخارج بمجرد اخذ الرقم الذي يمثل نسبة ماتشكله الاستيرادات من اجمالي الناتج المحلي ، اذ ان هناك ابعاد متداخلة بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي لايمكن تصورها الا اذا تقصينا ابعاد او نتائج انقطاع العلاقة الاقتصادية (الاستيراد) بين الاقتصاد المعني والعالم .

بالنسبة للعراق ، تشير الاحصاءات ان مؤشر الاعتماد على الاستيرادات بلغ كمعدل حوالي ٤٠% ولو ان هذا المعدل يخفي سنوات متطرفة في الارتفاع حيث وصل الى ٨٠% كما نلاحظ من الجدول ادناه :

جدول رقم (٥)

مؤشر ودرجة الاعتماد على الاستيرادات في العراق للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠

السنة	المؤشر	الدرجة
١٩٨٠	٠ ٣	٣
١٩٨١	٠ ٦٩	٧ ٦
١٩٨٢	٠ ٨٠	٨ ٨
١٩٨٣	٠ ٤٠	٤ ٤
١٩٨٤	٠ ٤٢	٤ ٦
١٩٨٥	٠ ٤٦	٥ ١
١٩٨٦	٠ ٣٢	٣ ٥
١٩٨٧	٠ ٣٣	٣ ٦
١٩٨٨	٠ ٢٢	٢ ٤
١٩٨٩	٠ ٣١	٣ ٤
١٩٩٠	٠ ٢٥	٢ ٧
المعدل	٠ ٤١	٤ ٥

المصدر : احصاءات وزارة التخطيط لاقيام الصادرات والاستيرادات واجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

من مطالعتنا لاتجاه هذا المؤشر خلال العقد نلاحظ انه بدأ من مستوى منخفض في نهاية السبعينات حيث بلغ ٣١% ، وهي السنة التي بلغت فيها نسبة الانكشاف ٩٥% بسبب ارتفاع ماشكلته الصادرات من اجمالي الناتج المحلي . ثم بدأ هذا المؤشر بالارتفاع الى مستويات عالية خلال عقد الثمانينات خاصة في عام ١٩٨٣ حيث شكلت الاستيرادات ٨٠% من اجمالي الناتج المحلي ، ثم عاد هذا المؤشر الى الانخفاض كاتجاه علم حتى وصل الى ادنى مستوى له عام ١٩٩٠ أي في عام الحصار .

ان المستوى المنخفض نسبيا لهذا المؤشر في عام ١٩٨٠ ، يؤكد ملاحظتنا السابقة حول انخفاض الاهمية النسبية للاستيرادات في درجة الانكشاف بالقياس الى الاهمية النسبية للصادرات في مجموعة الدول النفطية – بصورة عامة – في الاحوال الاعتيادية . ولكن مع حلول عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ وما ترتب على الاقتصاد العراقي من اثار الظرف الاستثنائي الناجم عن الحرب العراقية – الايرانية المتمثل بانخفاض الصادرات واجمالي الناتج المحلي مع استمرار الاستيرادات بالارتفاع (راجع جدول رقم ٣) ارتفعت درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات . ثم يعود هذا المؤشر الى الانخفاض بتذبذب واضح خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٠ .

وهنا ينبغي ايراد اكثر من ملاحظة حول انخفاض هذا المؤشر خلال الفترة المذكورة ، اذ يعود هذا الانخفاض الى ارتفاع اجمالي الناتج المحلي بمستوى يفوق ارتفاع الاستيرادات كمعدل . كما ان التذبذب الحاصل في هذا المؤشر والناجم عن ارتفاع وانخفاض الاستيرادات بنسب متفاوتة خلال سنوات العقد ، لايشير الى وجود سياسة محددة في ادارة الاستيرادات ، فانخفاضها في عام ١٩٨٦ بنسبة ٢١% عن العام السابق لحقته زيادات متتالية خلال الاعوام ١٩٨٧-١٩٨٩ بمعدل ٣٠% سنويا الامر الذي يفضي الى الاستنتاج بان اتجاه هذا المؤشر نحو الانخفاض حدث بالدرجة الاساس بسبب ارتفاع اجمالي الناتج المحلي الذي تأثر بدوره بزيادة الصادرات بنسبة بلغت ١٥% سنويا كمعدل بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٩ .

وهذا يعني ان انخفاض اتجاه مؤشر الاعتماد على الاستيرادات الذي شهدته الفترة منذ اواسط العقد لم يكن بسبب تطور مكونات اجمالي الناتج المحلي (عدا الصادرات) باتجاه التقليل من الاعتماد على الاستيرادات وانما بسبب متغير آخر له علاقة بالعالم الخارجي أي الصادرات.

تبلغ درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات كمعدل حوالي ٤ مرة بقدر الاقتصاد التأشيري ، وهي درجة عالية بالمقارنة مع دول نامية نفطية اخرى كايران ، خاصة اذا عرفنا ان اجمالي استيرادات العراق تبلغ ٠% من الاستيرادات العالمية ، في حين ان ايران تبلغ لديها درجة الاعتماد على الاستيرادات ١ بقدر الاقتصاد التأشيري وتشكل استيراداتها ٠% من الاستيرادات العالمية . ان الفرق الضئيل في النسب الاخيرة مع الفرق الكبير في مؤشر الاعتماد على الاستيرادات بين البلدين ، يبين بان الاقتصاد الايراني اقل اعتمادا على الاستيرادات في ادارة الاقتصادي من العراق بالرغم من كون استيراداته كقيمة مطلقة اكبر من استيرادات العراق .

مع ذلك ينبغي التحفظ بشأن المعطيات الرقمية لهذا المؤشر خلال العقد ، لان الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق ، رفعت درجة الاعتماد على الاستيرادات لديه الى مستويات ربما ما كانت لتبلغها في الظروف الاعتيادية .

رابعا :درجة الانفتاح الاقتصادي Degree of Openess

المقصود بمؤشر الانفتاح الاقتصادي نسبة ما تشكله الصادرات الى اجمالي الناتج المحلي ويراد منه الاستدلال على مدى اعتماد الاداء الاقتصادي الوطني على متغير آخر من متغيرات التجارة الخارجية الا وهو الصادرات .

ان تحديد نسبة مثالية للانفتاح الاقتصادي يمكن الركون اليه كمعيار للمقارنة تحتاج الى معالجة معادلة قياس الانفتاح $\frac{X}{GDP}$ بحيث ان الحصول على درجة الانفتاح ينبغي ان يتضمن جانبين الاول هو مؤشر الانفتاح والثاني هو نسبة ما تشكله الصادرات الوطنية من الصادرات الدولية $\frac{X}{WX}$. والسبب في ذلك يكمن في ان ارتفاع مؤشر الانفتاح لا يكون امر مرغوب فيه او غير مرغوب فيه الا في ظل توفر شروط معينة ينبغي حصرها في معيار واحد . على سبيل المثال قد يكون ارتفاع مؤشر الانفتاح امر مرغوب فيه في دولة معينة اذا كانت صادرات هذه الدولة تشكل نسبة عالية من الصادرات العالمية . ويبدو الامر اكثر استحسانا اذا انخفضت نسبة ما تشكله الصادرات الوطنية من اجمالي الناتج المحلي مع بقاءها على مستواها المرتفع مما تشكله من الصادرات الدولية ، لان ذلك يعني في الواقع التزايد النسبي في اعتماد العالم على صادراتها اكثر من اعتماد الاداء الاقتصادي الوطني على الصادرات . ولعل المانيا ترد هنا كمثال مناسب حيث يبلغ مؤشر الانفتاح لديها ٢٢% في حين ان صادراتها تشكل ٩% من الصادرات العالمية وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث نسبة ما تشكله صادراتها من الصادرات الدولية .

ونلاحظ من الجدول رقم (٦) مقارنات لدول مختارة بين نسبة ما تشكله صادراتها من اجمالي نواتجها المحلية ومن اجمالي الصادرات الدولية ، فعند المقارنة وبيان ايهما الافضل المانيا ام اليابان في درجة الانفتاح ، نلاحظ ان الصادرات اليابانية تشكل ٩% من اجمالي الناتج المحلي في حين ان المانيا تشكل ٢٢% الا ان المانيا متفوقة على اليابان بنسبة ضئيلة من حيث ما تشكله صادراتها من اجمالي الصادرات الدولية . ان الوصول الى معيار يبين ايهما الافضل يقتضي استحداث مؤشر تأشيري يجمع بين الجانبين ، ولعل افضل مؤشر يمكن الاستناد اليه هنا هو درجة الانفتاح في الاقتصاد الامريكي ، حيث تشكل الصادرات الامريكية ٦% من اجمالي الناتج المحلي في حين انها تأتي في المرتبة الاولى من حيث ما تشكله من الصادرات العالمية حيث تبلغ لديها النسبة ١٢% وهنا يبدو ان اعتماد العالم على صادرات هذه الدولة اكبر من اعتماد الاداء الاقتصادي الوطني فيها على صادراتها .

جدول رقم (٦)

مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدول مختارة ونسبة ما تشكله صادراتها من اجمالي الصادرات الدولية

الدولة	المؤشر	نسبة ما تشكله صادرات الدولة من الصادرات العالمية
الولايات المتحدة	٠ ٦	%١٢
اليابان	٠ ٠٩	%٩
فرنسا	٠ ١٧	%٤
انكلترا	٠ ٢٠	%٥
المانيا	٠ ٢٢	%٩ ٣
العراق	٠ ٤٢	%٠ ٦
ايران	٠ ١٢	%٠ ٧
مصر	٠ ١٠	%٠ ١

المصدر : International Financial Statistics سنوات مختلفة

وبما ان الاقتصاد الامريكي متميز عن بقية اقتصادات العالم في الجانبين ، أي في انخفاض مؤشر الانفتاح ، وارتفاع مؤشر اعتماد الصادرات العالمية على الصادرات الامريكية ، وان الفرق بين الاعتماد المتبادل يبلغ الضعف بالتحديد لصالح الاقتصاد الامريكي ، اذا" يمكننا ان نأخذ هذا الاقتصاد لاغراض القياس والتأشير لدرجة الانفتاح وبالشكل التالي :

$$Z = (Xi / Wx) / (Xi / GDPi)$$

i = ترمز لاقتصاد الدولة المعنية وفي مثالنا هذا تمثل الاقتصاد الامريكي

Xi = صادرات القطر

Wx= الصادرات العالمية

GDPi = الناتج المحلي للدولة المعنية

Z = مؤشر الانفتاح

بتطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد الامريكي

$$Z = \frac{\text{٠ ١٢}}{\text{٠ ٠٦}} = ٢$$

اذا" المؤشر القياس للانفتاح هو ان تكون نسبة ما تشكله الصادرات الوطنية من اجمالي الصادرات العالمية ضعف ما تشكله من اجمالي الناتج المحلي .

ويمكن تقييس هذه النتيجة الى الاقتصاد الامريكي ، لكي يتسنى لنا قياس كل الاقتصادات الاخرى اليه :

$$DO = ٢/٢ = ١$$

D.o : درجة الانفتاح

ولو طبقنا هذه المعادلة على الاقتصاد الالماني حيث يبلغ مؤشر الانفتاح ٢ ٠ بينما تشكل صادراتها ٠ ٠ من اجمالي الصادرات العالمية .

$$Z = \frac{0.09}{\text{٠ ٢٢}} = 0.4$$

$$DO = 0.4 / 2 = 0.2$$

النتيجة اعلاه تعني انه لو كانت درجة الانفتاح المثلى = (١) فان درجة انفتاح الاقتصاد الالماني ٢ ٠

وهكذا يمكن تطبيق هذه المعادلة على كل الاقتصادات التي نروم الحصول على درجة انفتاحها لاغراض القياس والمقارنة ، والنتيجة المهمة هنا انه اصح لدينا موشر يمكن ان نعتمد عليه في مدى ملائمة درجة الانفتاح ، اذ كما اقتربت هذه الدرجة من (١) ، كما كان ذلك يعني الاقتراب من الاقتصاد المثالي في درجة الانفتاح .

وسنلاحظ في الجدول رقم (٧) الفرق بين مؤشر الانفتاح ودرجة الانفتاح المعدلة بموجب الطريقة اعلاه اذ اصبح بالامكان اعادة ترتيب الدول حسب افضلية درجة انفتاحها .

جدول رقم (٧)
درجة الانفتاح المعدلة لاقتصادات مختارة خلال عقدي الثمانينات و التسعينات

الدولة	درجة الانفتاح
الولايات المتحدة	١
اليابان	٠ ٥٠
المانيا	٠ ٢٠
انكلترا	٠ ١٢
فرنسا	٠ ١١
ايران	٠ ٠٣
العراق	٠ ٠٠٧
مصر	٠ ٠٠٥

نلاحظ من هذا الجدول ان انكلتره على سبيل المثال التي لها مؤشر انفتاح اعلى من فرنسا الا ان وضعها من حيث الجمع بين المؤشرين هو افضل من فرنسا ، كذلك الحال بالنسبة لالمانيا التي تفوقت على كل من انكلترا وفرنسا بالرغم من ارتفاع مؤشر انفتاحها الاقتصادي .

اما بالنسبة للعراق فنلاحظ من الجدول رقم (٨) ان مؤشر الانفتاح قد بلغ كمعدل خلال عقد الثمانينات ١٤% في حين ان الصادرات العراقية شكلت ٥٠% من الصادرات العالمية ، وبلغت حوالي ٢% من اجمالي صادرات الدول النامية و ٨% من اجمالي صادرات دول الشرق الاوسط[٨] .

[٨] Direction of Trade 1989 .

وبتطبيق المعادلة اعلاه لاغراض القياس نلاحظ ان درجة انفتاح العراق تشكلا ٠% من درجة الانفتاح التأشيرية وقد تبدو هذه الدرجة واطئة لو قورنت بدرجة انفتاح الاقتصاد الايراني مثلا التي بلغت ٣% من درجة الانفتاح التأشيرية . ولكنها بكل الاحوال افضل من درجة انفتاح الاقتصاد المصري التي بلغت ٠% من الدرجة التأشيرية .(لاحظ الشكل البياني رقم ٥)

شكل بياني رقم (٥)
درجات الانفتاح الاقتصادي المعدلة لدول مختارة

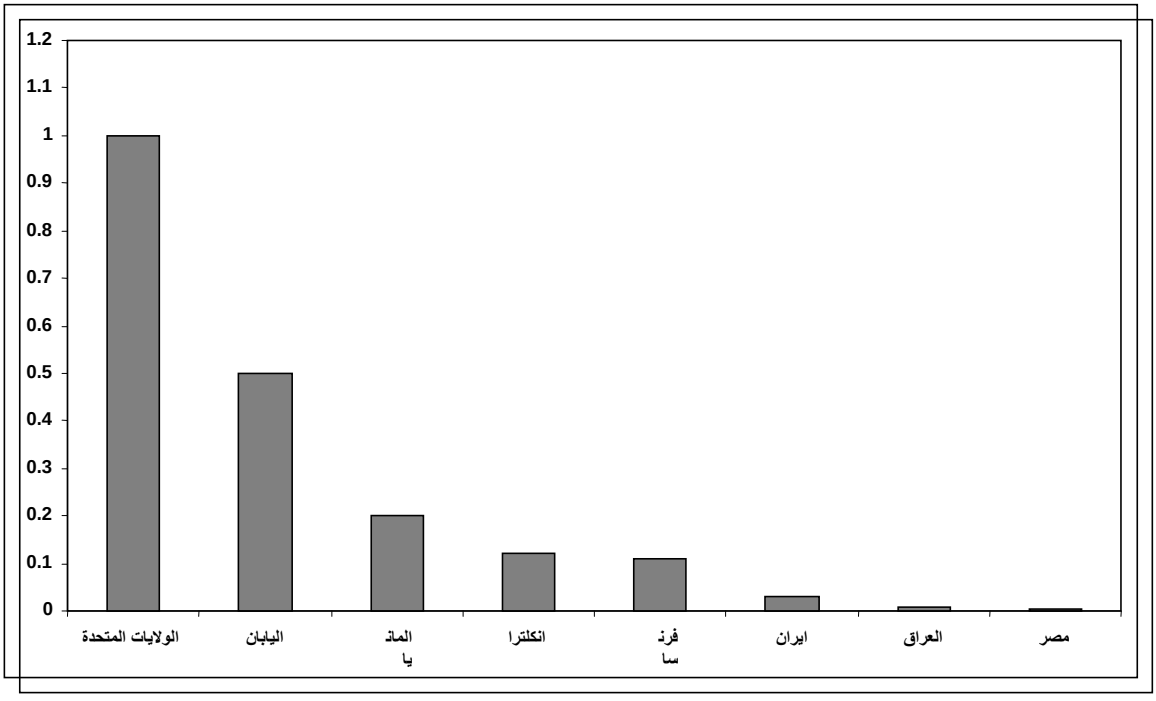

نلاحظ من ارقام الجدول رقم (٨) اتجاه مؤشر الانفتاح في الاقتصاد العراقي حيث شكلت الصادرات ٦٣% من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨٠ ثم انخفضت بشدة في السنة اللاحقة حتى بلغت هذه النسبة ٢٩% ، الا ان هذا المؤشر عاد الى الارتفاع من جديد خلال الفترة المتبقية من العقد ، حتى عاد ليشكل ٥٥% من اجمالي الناتج في عام ١٩٨٩ ، ثم انخفض بسبب ظروف الحصار في عام ١٩٩٠ .

جدول رقم (٨)
مؤشر الانفتاح الاقتصادي في العراق للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠

السنة	مؤشر الانفتاح
١٩٨٠	٠ ٦
١٩٨١	٠ ٣٠
١٩٨٢	٠ ٢٣
١٩٨٣	٠ ٣٠
١٩٨٤	٠ ٣٥
١٩٨٥	٠ ٣٧
١٩٨٦	٠ ٤٢
١٩٨٧	٠ ٤٥
١٩٨٨	٠ ٥٠
١٩٨٩	٠ ٥٥
١٩٩٠	٠ ٤٦
المعدل	٠ ٤٢

المصدر : احصاءات وزارة التخطيط . مصدر سابق

الخلاصة :

سعت هذه الدراسة الى توضيح التداخل والاعتماد المتبادل بين اقتصادات مختارة ،- متقدمة و نامية - في الاقتصاد الدولي من خلال تتبع تطور ثلاثة مؤشرات اقتصادية هي درجة الانكشاف الاقتصادي التي تمثل نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات الى اجمالي الناتج المحلي مقاسة على اساس اقتصاد تأشيري ، ودرجة الاعتماد على الاستيرادات التي تتناول نسبة الاستيرادات من اجمالي الناتج المحلي ودرجة الانفتاح الاقتصادي التي تمثل نسبة الصادرات الى اجمالي الناتج ثم تعديلها على اساس مؤشر قياسي يجمع بين نسبة ما تشكله الصادرات من اجمالي الناتج من جهة وما تشكله من الصادرات (الاستيرادات) العالمية كمن جهة اخرى .

ويمكن ان تأتي هذه الدراسة ضمن سلسلة متكاملة من جوانب البحث تتناول تفصيلات مختلفة تبين مدى اعتماد الاداء الاقتصادي الوطني في هذا المرفق الاقتصادي او ذاك على العالم ، سواء من ناحية الاستيراد او التصدير ، وبالتالي معرفة مدى تأثير المتغيرات الخارجية على الحياة الاقتصادية في البلدان قيد المختارة .

اما الاضافة التي قدمتها هذه الدراسة الى ميدان البحث فتكمن في استحداث معادلة تأشيرية لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصادات المختلفة ، اذ يصبح من الممكن تقييم افضلية اقتصاد على آخر في درجة الانفتاح من خلال المقارنة بهذه الدرجة التأشيرية .

الاستنتاجات:

١- ان الدلالات الرقمية لكل من المؤشرات الثلاثة لايمكن ان تعطي صورة قاطعة حول اهمية التجارة بالنسبة للنشاط الاقتصادي الوطني ، اذ غالبا ما تكون العلاقة بين الاثنين اكثر عمقا وتداخلا مما تبينه الدلالات الرقمية ، فالاقتصاد الوطني يرتبط بتداخل مع الاقتصاد الدولي بحيث لا يمكن فصل الاثنين عن بعضهما دون ان يترك ذلك اثر حيوي على محتوى كل منهما ، وخاصة على محتوى الاداء الوطني ، اذ انهما تشكلات نوعما "مكونات مختلفة لكيان عضوي واحد" . ولعل ابرز مثال على نقاشنا هذا هو ان نسبة ما تشكله أي صناعة او قطاع في الاقتصاد الوطني لا يمكن ان تقاس اهميتها من خلال ما تشكله كرقم او كنسبة من اجمالي الناتج ، وانما بحجم الاختناقات التي يمكن ان تصيب الاقتصاد لو توقفت هذه الصناعة عن العمل ، وهي في هذا السياق تشبه التجارة الخارجية ، اذ لا يمكن تقصي التكاليف الفعلية التي يتجملها الاقتصاد من جراء انقطاع علاقاته التجارية بالعالم من خلال المعطيات الرقمية حول نسبة ما تشكله متغيرات التجارة في الاداء الوطني . ولكن يمكن القول ان الاثار هي بكل تأكيد اعمق واوسع مما تبنيه الدلالات الرقمية ، بصنع التكاليف الفعلية التي يتجملها الاقتصاد ، سواء في مستويات المعيشة او في مجالات الاستخدام او الاثار النقدية ، بل كل الجوانب المتعلقة بالنشاط الاقتصادي .

٢- قد يثير اختيار الاقتصاد الامريكي باعتباره اقتصادا تأشيريا جملة من الملاحظات منها انه من الصعب مقارنة أي اقتصاد وطني بالاقتصاد الامريكي بسبب وجود خصائص معينة في القارة الامريكية كاتساعها وتنوع البيئة والموارد ، وهذا ما قد لا يتوفر في اقتصاد آخر. في الواقع ان اختيارنا لهذا الاقتصاد جاء لاغراض التأشير والمقارنة بين الدول ، اذ لابد ان يكون هناك اساس نموذجي لهذه المقارنة . ومن ناحية اخرى لقد اثبتت بعض الدول المتقدمة ، كاليابان ، التي لاتتوفر لديها الامكانات المتاحة امام الاقتصاد الامريكي ، انه من الممكن الاقتراب من مؤشراته مع اضطراد التقدم الاقتصادي وهذا ما نلاحظه في درجة الانكشاف ودرجة الاعتماد على الاستيرادات في اليابان والانفتاح بدرجة اقل ، فهذه المنؤشرات في اليابان قريبة من مؤشرات الاقتصاد الامريكي ، الامر الذي يبرر لنا استخدام هذا الاقتصاد للتأشير ، باعتباره انه من الممكن الوصول اليه attainable مع اضطراد التقدم الاقتصادي .

٣- ان تقييم ارتفاع اوانخفاض درجة الانكشاف الاقتصادي لا تكتمل دون الاخذ بنظر الاعتبار مسألتين اساسيتين هما كفاءة اداء الاقتصاد المعني وانتاجيته المعبر عنها بمستوى المعيشة من جهة ونسبة ما تشكله تجارته من التجارة العالمية من جهة اخرى . فانخفاض درجة الانكشاف تكون مؤشر ايجابي بقدر ما تصاحبت معها ارتفاع كفاءة الاداء وارتفاع نسبة تجارته من التجارة العالمية . وهذه النقطة هي التي جعلتنا نقيم اقتصادات معينة ذات درجة انكشاف منخفضة ، كالهند مثلا ، على اساس ان انخفاض درجة الانكشاف هذه لا تصلح للتأشير والمقارنة لعدم توفر الشرطين المذكورين .

٤- ينسحب ما ذكرناه في النقطة السابقة على درجة الاعتماد على الاستيرادات ، اذ ينبغي عند تقييم ارتفاع او انخفاض هذه الدرجة ، احتساب نسبة ما تشكله الاستيرادات الوطنية من الاستيرادات العالمية . فبصورة عامة يمكن القول انه كلما انخفض مؤشر الاعتماد على الاستيرادات (نسبة الاستيرادات الى اجمالي الناتج المحلي) وارتفعت نسبة الاستيرادات بالنسبة للاستيرادات العالمية ، كلما كان ذلك في صالح البلد المعني ، اذ انه يدل على ان العالم

يعتمد على الاستيراد من هذا القطر ، اكثر مما يعتمد الاداء الاقتصادي فيه على الاستيراد من الخارج .

٥- في موضوع درجة الانفتاح الاقتصادي صار لزاما" علينا ايجاد صيغة لمعادلة تجمع بين نسبة ما تشكله الصادرات الوطنية من اجمالي الناتج المحلي ونسبة ما تشكله من اجمالي الصادرات العالمية ، واختيار اقتصاد نموذجي ، أي اقتصاد يعتمد العالم على صادراته اكثر من اعتماد اداء اقتصاده الوطني على صادراته باعلى نسبة ممكنة . ووجدنا ان المؤشر الافضل ، على اساس الجمع بين هذين المؤشرين ، تكون نسبة صادراته الى اجمالي الصادرات العالمية $\frac{X}{WX}$ تساوي ضعف ما تشكله صادراته من اجمالي ناتجه المحلي $\frac{X}{GDP}$

وبالتالي اصبح بالامكان ايجاد صيغة تأشيرية تقاس عليها كل اقتصادات العالم لاغراض المقارنة حيث ان درجة الانفتاح المثلى هي :

$$C = \frac{X / WX}{X / GDP}$$

وهي الدرجة التي يمكن ان تستخدم لاغراض المفاضلة والترتيب في درجة الانفتاح . فوجدنا عند تطبيقها على سبيل المثال ان الاقتصاد العراقي يتفوق على الاقتصاد المصري في درجة الانفتاح ويتخلف عن الاقتصاد الايراني فيها . ويمكن ان تكون هذه الصيغة مادة لتعديلات لاحقة تؤخذ فيها اعتبارات اخرى وهذا ما قد نتركه الى مجال بحث آخر.

المصادر:

١- العربية :

زكي ، رمزي .د. التضخم المستورد – انترناشنال برس – كويت .

٢- الاجنبية :

الكتب :

1- Fischer , Stanly . Economics – Mcqraw – Hill 1983 .
2- Salvatore، Dominick، Shaum`s outline of theory and problems of International Economics. (Second Edition) McGraw- Hill.
3- Snider، Dullest. Introduction to International Economics. Irwin co. Illinois 1967.

المنشورات الدورية :

1- Directions of trade statistics: (IMF publications) 1987, 1989,1997
2- International Financial statistics (IMf publications) 1989, 1990,1997.